الأمم المتحدة

TD/B/64/12

Distr.: General
17 October 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والستون
جنيف، ١١-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الرابعة والستين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ١١ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

GE.17-18285(A)
1718285

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً – الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله ٣

ألف – مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً ٣

باء – التنمية الاقتصادية في أفريقيا: السياحة في خدمة نمو شامل قادر على إحداث التحول ٥

جيم – استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد ٦

دال – الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس ٧

ثانياً – موجز الرئيس ١٠

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية والمناقشة العامة ١٠

باء – الجزء الرفيع المستوى ١٣

جيم – الجزء العادي ٢٠

دال – الجلسة العامة الختامية ٢٧

ثالثاً – المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل ٢٨

ألف – افتتاح الدورة ٢٨

باء – انتخاب أعضاء المكتب ٢٨

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة ٢٩

دال – المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل ٣٠

هاء – اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ٣١

واو – مسائل أخرى ٣١

زاي – جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين للمجلس ٣٢

حاء – اعتماد التقرير ٢٣

المرفقات

الأول – جدول أعمال الدورة الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية ٣٣

الثاني – جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية ٣٥

الثالث – الحضور ٣٦

مقدمة

عُقِدت الدورة الرابعة والستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ١١ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي أثناء الدورة، عقد المجلس ١٥ جلسة عامة، هي الجلسات من ١١٤٩ إلى ١١٦٣.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله

ألف- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً

الاستنتاجات المتفق عليها ٥٣١(د-٦٤)

إن مجلس التجارة والتنمية،

وقد أجرى مداولات في إطار استعراضه السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول)،

١- *يدعو* الأونكتاد إلى تعزيز تركيزه الخاص على احتياجات التجارة والتنمية في أقل البلدان نمواً تحقيقاً لأهداف برنامج عمل إسطنبول، مع التأكيد بوجه خاص على بناء القدرات الإنتاجية ومضاعفة نصيب هذه البلدان من الصادرات العالمية؛

٢- *يحيط علماً* بنجاح غينيا الاستوائية في الخروج من فئة أقل البلدان نمواً في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وبالتقدم الذي أحرزته بلدان عدة من أقل البلدان نمواً نحو بلوغ عتبات التخرج؛

٣- *يعرب* عن الانشغال لأن التقدم الذي أُحرز في السنوات الست التي مضت منذ اعتماد برنامج عمل إسطنبول نحو تحقيق معظم الأهداف، باعتباره عنصراً ضرورياً للحد من الفقر المدقع بدرجة كبيرة ووضع تلك البلدان على مسار النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامين، كان ضعيفاً جداً؛ وبالتالي، يلزم بذل جهود كبيرة خلال السنوات الثلاث المتبقية من العقد لتحقيق الأهداف المرسومة في برنامج عمل إسطنبول؛

٤- *يقر* بالدور البالغ الأهمية لبناء القدرات الإنتاجية في بلوغ أهداف برنامج عمل إسطنبول وتحقيق النمو والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً على أساس مستدام، ويدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؛

٥- *يحث* اجتماع الخبراء المقبل المعني بسبل ووسائل الارتقاء بمستوى تنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل إسطنبول، والمخصص للنظر في مجالي القدرات الإنتاجية والتصدير، المقرر عقده في جنيف يومي ٦ و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، على أن يضع توصيات محددة في مجال السياسة العامة للمضي قدماً في بناء القدرات الإنتاجية

وتحقيق التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً، كيما تتمكن هذه البلدان من مضاعفة نصيبها من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠؛

٦- *يقر* بالحاجة إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات، والارتقاء بالأطر القانونية لأجل دفع عجلة الاستثمار؛

٧- *يعترف* بحاجة أقل البلدان نمواً إلى تعزيز تكامل أسواقها المحلية والإقليمية باعتبار ذلك عاملاً مهماً لإدماجها بشكل كامل في السلاسل العالمية للأنشطة المضيفة للقيمة؛

٨- *يشجع* أقل البلدان نمواً على مواصلة إعطاء الأولوية للتعليم بهدف تمكين الشباب من المساهمة في بناء القدرات الإنتاجية؛

٩- *يشجع* جميع الجهات صاحبة المصلحة على العمل معاً لبلوغ الهدف المتمثل في توفير فرص الاستفادة من خدمات الإنترنت بنسبة ١٠٠ في المائة في أقل البلدان نمواً عن طريق تطوير الهياكل الأساسية الضرورية بحيث يمكن لهذه البلدان أن تستفيد من تكنولوجيا المعلومات لتحقيق نموها الاقتصادي؛

١٠- *يعرب* عن تقديره لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية الذين بلغوا الهدف الخاص المتمثل في تقديم ما بين ٠,١٥ و٠,٢٠ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي في شكل معونة لأقل البلدان نمواً، أو تجاوزوا هذه النسبة، في عام ٢٠١٥، ويشجع الأعضاء الآخرين على بذل قصاراهم لبلوغ الأهداف المتفق عليها على النحو الوارد في برنامج عمل إسطنبول، ويؤكد أهمية الارتقاء بنوعية المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛

١١- *يلاحظ* أن أعضاء منظمة التجارة العالمية أحرزوا تقدماً كبيراً نحو بلوغ الهدف المتمثل في إتاحة إمكانية الوصول الدائم لجميع المنتجات الآتية من أقل البلدان نمواً على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص ويرحب بأي تحسينات إضافية في هذا الاتجاه؛ ويرحب بجهود أعضاء منظمة التجارة العالمية الرامية إلى تنفيذ القرار المتعلق بقواعد المنشأ التفضيلية، وكذا إعفاء خدمات أقل البلدان نمواً من القيود التنظيمية، على النحو المتفق عليه في المؤتمر الوزاري العاشر المعقود في نيروبي؛

١٢- *يهيب* بأمانة الأونكتاد أن تتخذ مبادرات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتقاسم الخبرات العملية للبلدان النامية في مجال التصنيع وبناء القدرات الإنتاجية مع أقل البلدان نمواً بهدف مساعدتها على الاستفادة من خبرات البلدان النامية الأخرى؛

١٣- *يدعو* جميع البلدان التي بوسعها الإسهام في صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً إلى القيام بذلك.

الجلسة العامة ١١٦٣
٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

باء- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: السياحة في خدمة نمو شامل قادر على إحداث التحول

الاستنتاجات المتفق عليها ٥٣٢(د-٦٤)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يرحب* *بتقرير الأونكتاد لعام ٢٠١٧ عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا: السياحة في خدمة نمو شامل قادر على إحداث التحول*، ويلاحظ أن التقرير يتضمن معلومات قيمة عن مساهمة القطاع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛

٢- *يكرر تأكيد* التزام الأونكتاد بدعم أفريقيا في التصدي لشواغلها واحتياجاتها الخاصة، بما يتفق مع مافيكيانو نيروبي؛

٣- *يحيط علماً مع التقدير* بالنتيجة التي تضمنها التقرير ومفادها أن السياحة تؤثر تأثيراً إيجابياً في التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ويلاحظ أيضاً أن السياحة تساهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف ١ بشأن الحد من الفقر، والهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف ٨ بشأن العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ وتجعل النمو الاقتصادي أكثر شمولاً من خلال توليد الدخل لصالح الفقراء في الأرياف وعن طريق إيجاد فرص العمل لحصة أكبر من النساء والشباب مقارنةً بالقطاعات الأخرى؛

٤- *يحيط علماً* بالنتيجة الواردة في التقرير بشأن العلاقة بين السياحة والسلم، ويؤكد على ضرورة وضع سياسات يمكن أن تعزز أوجه التكامل بين قطاع السياحة وقطاعات الاقتصاد الأخرى؛

٥- *يسلم* بالدور الذي يمكن أن تؤديه السياحة داخل المنطقة الواحدة في تعزيز جهود وعمليات التكامل الإقليمي، ويلاحظ في الوقت ذاته أن السياحة داخل المنطقة تنمو بشدة ويمكن أن تشكل محركاً قوياً لنمو السياحة في أفريقيا؛

٦- *يشجع* جميع الجهات صاحبة المصلحة على تعزيز إدارة الموارد البيئية بهدف الحد من الآثار البيئية الناجمة عن السياحة في أفريقيا؛

٧- *يحث* الأونكتاد، على أن يواصل، في إطار الشراكة مع المنظمات المعنية الأخرى، مثل منظمة السياحة العالمية، مساعدة البلدان الأفريقية في تصميم برامج شاملة لقطاعات عدة وتعزيز القدرات لإطلاق طاقات قطاع السياحة والتجارة في الخدمات؛

٨- *يشجع* الشركاء الإنمائيين على مواصلة دعم جهود البلدان الأفريقية للنهوض بالاستثمار العام في القطاعات الإنتاجية وقطاع الهياكل الأساسية بحيث تستطيع هذه البلدان تحقيق الأهداف الإنمائية في أفريقيا وبلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠؛

٩- *يقر* بأن بلوغ الأهداف الطموحة المتمثلة في مضاعفة مساهمة السياحة في الناتج في أفريقيا، وكذا مستويات السياحة داخل المنطقة بحلول عام ٢٠٢٣، وفقاً للأهداف

المرسومة على نطاق القارة، يمرّ عبر تشجيع الحكومات والمنظمات الإقليمية على تنفيذ السياسات القائمة المشتركة بين القطاعات وعلى اعتماد سياسات جديدة؛

١٠- *يشدد* على ضرورة أن تتناول السياسات العامة القيود الرئيسية التي تعطّل نمو قطاع السياحة، بوسائل منها النهوض بالسياحة داخل المنطقة والاستثمار في الهياكل الأساسية*، بما في ذلك برامج التدريب، وتزويد الأعمال التجارية الصغيرة بما تحتاجه من خدمات الدعم وتحسين فرص حصول الشركات الصغيرة على الائتمانات.

الجلسة العامة ١١٦٣
٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

جيم- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

المقرر ٥٣٣(د-٦٤)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يؤكد مجدداً* أهمية دعامة التعاون التقني للأونكتاد، على النحو الذي أعيد تأكيده في مافيكيانو نيروبي، للمساهمة في التنمية الشاملة للجميع في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٢- *يحيط علماً* بتقرير الأمين العام للأونكتاد عن استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة؛

٣- *يحيط علماً مع التقدير* بالأدوات التي أتاحها الأونكتاد، مثل قاعدة بيانات الطلبات الرسمية الواردة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة التقنية، ويقر بالجهود التي بذلتها الأمانة، بينما يشير إلى ضرورة القيام بالمزيد من العمل لجعل هذه الأداة فعالة، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء، لا سيما فيما يتعلق بإدراج تفاصيل المقترحات؛ ومجموعة أدوات الأونكتاد التي تقدِّم إلى المستفيدين والجهات المانحة لمحة عامة شاملة على المنتجات الرئيسية للأونكتاد؛

٤- *يعرب عن تقديره* لقيام الأمانة بتطبيق نَهْج الإدارة القائمة على النتائج في التعاون التقني للأونكتاد تماشياً مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة؛

٥- *يشجع* الأمانة على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون بين الشُعب وبين الوكالات من أجل زيادة التماسك والتأثير عند تقديم المساعدة التقنية؛

٦- *يعرب عن تقديره أيضاً* للجهود الرامية إلى تحسين جودة أنشطة التعاون التقني التي تنفذها الأمانة بالتعاون مع الجهات المستفيدة والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية الأخرى، ويشجع الأمانة على تعزيز تصميم وإدارة وتقييم أنشطة التعاون التقني من أجل زيادة الأثر الإنمائي إلى أقصى حد؛

* "يشمل هذا شبكات القطارات السريعة، والطرق، وخطوط الملاحة، والنقل البحري والجوي، فضلاً عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة والاقتصاد الرقمي". الاتحاد الأفريقي، *Agenda 2063: The Africa We Want*, 2015, paragraph 25 *(خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نريدها.)*

٧- *يشجع* الأونكتاد على الاضطلاع بدور أكثر أهمية داخل منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تحسين المشاركة في عملية "توحيد الأداء"؛

٨- *يحيط علماً* بزيادة مستوى المساهمات المقدمة من البلدان النامية إلى الصناديق الاستئمانية للأونكتاد، أساساً لتغطية المشاريع المنجزة في بلدانها؛

٩- *يعرب عن قلقه* إزاء انخفاض مستوى التمويل الذي تقدمه المصادر التقليدية لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، ما أسفر عن نقص في التمويل اللازم لتلبية الطلب المتزايد وعن عدم إمكانية التنبؤ بهذا التمويل؛

١٠- *يشجع* البلدان المتقدمة والشركاء الإنمائيين القادرين على تقديم مساهمات متعددة السنوات لتمويل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد على القيام بذلك، من أجل زيادة إمكانية التنبؤ في خطط برامج المساعدة التقنية وتنفيذها ومن أجل تمكين الأمانة من تلبية طلبات الحصول على المساعدة التقنية؛

١١- *يلاحظ* ضرورة أن يشمل تمويل التعاون التقني من الأموال غير المخصصة جميع منتجات أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد؛

١٢- *يحيط علماً* بالجهود التي تبذلها الأمانة لسد الفجوة في التمويل، بسبل منها التعجيل في الأعمال المتعلقة بآلية التمويل الجديدة، بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

١٣- *يشجع* الأمانة على مواصلة جهودها الرامية إلى البحث عن شراكات تمويلية جديدة، بوسائل منها آليات التمويل الجماعي الداعمة للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التي يقودها الأونكتاد، والآليات المبتكرة الأخرى مثل التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الجلسة العامة ١١٦٢
٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

دال- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

الحوار الرفيع المستوى: هل يسير العالم في طريق التكامل أم التفكك؟

١- في الجلسة العامة (الختامية) ١١٦٣ لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أشار رئيس المجلس إلى أن المكتب الموسع للمجلس نظر في مقترح تقدمت به بيلاروس، لكنه لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن النص. وسيصدر المقترح بوصفه وثيقة متفرقات (TD/B/64/MISC.2).

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً

٢- في الجلسة العامة (الختامية) ١١٦٣ للمجلس، قدم ممثل رئيس اللجنة الأولى للدورة تقريره. وأحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة الأولى للدورة، كما يرد في الوثيقة TD/B/64/SC.I/L.1، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها المنبثقة عن الجلسة (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: السياحة في خدمة نمو شامل قادر على إحداث التحول

٣- في الجلسة العامة (الختامية) ١١٦٣ أيضاً، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عرض رئيس اللجنة الثانية للدورة تقريره. وأحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة الثانية للدورة، كما يرد في الوثيقة TD/B/64/SC.II/L.1، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها المنبثقة عن الجلسة (انظر الفصل الأول، الفرع باء، أعلاه).

مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي

٤- في الجلسة العامة (الختامية) ١١٦٣، أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسات حماية المستهلك عن أعمال دورته الثانية (TD/B/C.I/CPLP/9)، وتمشياً مع الفقرة ١٦ من الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في التقرير المذكور، شجع الأعضاءَ على مواصلة المشاورات بغية تقديم مشروع نص عن المسألة إلى المجلس.

أنشطة التعاون التقني

٥- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظر مجلس التجارة والتنمية في المسألتين التاليتين.

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد

٦- في الجلسة العامة ١١٦٢، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اعتمد المجلس مشروع المقرر المتعلق بأنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وبتمويل هذه الأنشطة، الذي اقترحته الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية في دورتها الخامسة والسبعين (انظر الفقرة ١٠ أدناه).

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٧- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٦٠ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد (TD/B/64/4) وبالبيانات التي أدلت بها الوفود. وقرر المجلس، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧، أن يتضمن تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدم إلى الجمعية العامة عن أعمال دورته الرابعة والستين سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

٨- في الجلسة العامة ١١٦١ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أطلق مجلس التجارة والتنمية رسمياً عملية المرحلة الثانية لتنفيذ مافيكيانو نيروبي، وهي العملية المتعلقة تحديداً بتنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد.

٩- وفي الجلسة العامة (الختامية) ١١٦٣، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وافق المجلس رسمياً على تغيير الجدول الزمني للدورة العادية للمجلس من أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى

الفترة من ٤ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وسيُنظر في إطار المرحلة الثانية في محتوى الدورة وجدول أعمالها وشكلها وحصيلتها.

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

١٠- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٦٢ المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها الخامسة والسبعين، كما يرد في الوثيقة TD/B/WP/288، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

١١- وقرر المجلس، في جلسته العامة (الختامية) ١١٦٣، أن يضيف البند التالي إلى جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والسبعين للفرقة العاملة: آلية التمويل الخاصة بطلبات التعاون التقني العالقة التي يتلقاها الأونكتاد[(١)]. وبناءً عليه، ستُعدّ الأمانة مذكرة منقحة بشأن آلية التمويل وتعممها على الدول الأعضاء.

مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

١٢- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظر مجلس التجارة والتنمية في التقريرين التاليين:

التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الخمسون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

١٣- في الجلسة العامة ١١٦٢، أحاط المجلس علماً بالتقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخمسين (A/72/17)، المعقودة في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

١٤- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٦٢، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية عن أعمال دورته الحادية والخمسين.

التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٨

١٥- في الجلسة العامة ١١٦٢، أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً بتقرير رئيس الهيئة الاستشارية عن فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٦- وأعرب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وعدد من المندوبين عن تقديرهم للدورات الإقليمية والقصيرة التي ينظمها الأونكتاد بشأن القضايا الاقتصادية الدولية، لما تتضمنه هذه الدورات من مادة ممتازة ومهمة. ويتيح البرنامج فرصةً للمسؤولين الحكوميين من المستوى

(١) انظر TD/B/WP/288، المرفق الثاني.

المتوسط في المناطق النامية وللمندوبين الذين توجد مقارهم في جنيف. ويمثل الاستثمار في رأس المال البشري أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٧- وأبرز مندوبون عدة الحاجة إلى مواصلة توسيع نطاق البرنامج وتعزيزه بتنظيم دورة لجميع المناطق على أساس سنوي، بدلاً من تنظيمها على مدى فترة سنتين. وأكدت مجموعة إقليمية إرادتها على العمل لأجل تأمين المزيد من الأموال لصالح البرنامج، سواء أكان ذلك من خلال القنوات الموجودة في جنيف أو اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة.

١٨- واقترحت وفود عدة إنشاء منبر يجمع بين المشاركين في الدورات من مختلف المناطق ويساهم في زيادة تعزيز البرنامج من خلال عمله بمثابة منتدى لتبادل المعلومات والدروس المستفادة والمعارف.

١٩- وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للبلدان المضيفة للدورة الحالية، أو التي استضافت دورات سابقة، وهي تحديداً سنغافورة وصربيا وعُمان وكولومبيا وموريشيوس. وأفادت بعض المجموعات الإقليمية بأن الدورات التي ينظمها الأونكتاد تحظى بتقدير كبير في مناطقها باعتبارها أداة تمكن البلدان النامية من فهم الاتجاهات السائدة فهماً أفضل وتصميم السياسات الملائمة بالاستناد إلى الأولويات الوطنية لمواجهة التحديات والحد من تأثيرها.

٢٠- وأشادت وفود عديدة بهيكل الدورات الإقليمية، التي تشمل المعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية وأشاروا إلى تصميمها الذي تشترك فيه شعب عدة. وشددت هذه الوفود على المعارف التي اكتسبها المشاركون خلال الدورات التدريبية وعلى تأثيرها في قدرتهم على القيام بتحليل السياسات العامة، بأبعادها المتعددة، ودراسة السياقات الدولية والإقليمية والوطنية. وطلبت وفود عديدة إلى الأمانة أن تستمر في تقديم الدورات القصيرة والإقليمية، اعترافاً منها بجودة هذه الدورات.

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية والمناقشة العامة

الجلسة العامة الافتتاحية

٢١- أشار أحد الممثلين، وهو يتحدث باسم ثلاث مجموعات إقليمية في الجلسة العامة الافتتاحية، إلى أن السنة الثانية من تنفيذ إعلان مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2) قد بدأت. وينبغي أن تكون دورة مجلس التجارة والتنمية فرصة لتسليط الضوء على الكيفية التي تنفذ بها تلك الولاية. وأضاف أن الدول الأعضاء لم تطلع بعد على خطة عمل واضحة وشاملة ومتكاملة بشأن الكيفية التي تعتزم أمانة الأونكتاد أن تنفذ بها مافيكيانو نيروبي، وهو ما سيكون خطوة أولى أساسية في إعداد تقرير عن التنفيذ. وينبغي أن يتولى الأمين العام للأونكتاد قيادة تلك الجهود، بالاشتراك مع الدول الأعضاء، في ظل تعزيز المساءلة والشفافية. وأشار إلى أن جميع المجموعات الإقليمية مستعدة للعمل بشكل وثيق مع الأمانة، والعمل مع كبار المسؤولين الإداريين سعياً إلى تحقيق الفعالية.

٢٢- وأعرب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، عن التضامن مع المتضررين عبر العالم من سلسلة الظواهر الجوية البالغة الشدة التي حدثت في الآونة الأخيرة. فتلك التحديات البيئية، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية غير المستدامة، تجعل الجهود الجماعية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أكثر إلحاحاً. وبينما أشار الأمين العام إلى التحديات العالمية التي تواجه التجارة الدولية في ظل توجهات جيو - سياسية حدّية واستبعادية، فضلاً عن حالة التريّب وضعف الطلب التي تعيق تهيئة بيئة عالمية تمكينية، وكذا الفجوة القائمة بين من استفادوا من العولمة ومن لم يستفيدوا منها، شدد على ضرورة الوحدة كأفراد في أسرة الأمم المتحدة ومناصرة النهج المتعدد الأطراف، في ظل التغيرات الجريئة في المنظومة الإنمائية التي تقتضيها جرأة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٣- وتترتب على إعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين الدعم المقدم لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ آثار مهمة ومباشرة بالنسبة للأونكتاد. وتعني زيادة الاهتمام بعُروة الشؤون الإنسانية والتنمية والأمن زيادة التركيز على الوقاية، وهو ما يتطلب أيضاً استمرار التركيز على تنمية القدرات الإنتاجية والهياكل الأساسية من أجل تحقيق منافع طويلة الأجل. والأمم المتحدة برمتها مدعوة إلى الاضطلاع بدور فكري قيادي، هو في الأصل محور اختصاصات الأونكتاد، وإن كان لا بد من التعاون والعمل بشكل أوثق مع الجهات الفاعلة الأخرى التي تتصل أنشطتها بمجالات عمل الأونكتاد. وبسبب تشدد القيود المالية، يتعرض الأونكتاد لاختبار قدراته في ظل زيادة الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية، التي تستخدم بوجه خاص لتمويل الأنشطة الإنمائية، وفي وقت يزيد فيه الطلب على توسيع الوجود الميداني للأونكتاد وإنجاز نتائج ملموسة عن طريق البرامج المضطلع بها. وثمة خمسة عناصر من العناصر الرئيسية لإصلاحات الأمم المتحدة المقترحة لها صلة بالأونكتاد، وهي: الانتقال بمنظومة الأمم المتحدة من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، والتركيز بشكل أقوى على التمويل من أجل التنمية، وإقامة جيل جديد من الأفرقة القطرية يركز على البرامج والسياسات العامة، وليس على المشاريع، وإجراء إصلاحات في الميدان مصحوبة بإصلاحات في المقر، وإجراء مناقشة متعمقة بشأن التمويل، مع ملاحظة الافتقار إلى تمويل خدمات التعاون التقني للأونكتاد مقارنة بالطلب.

٢٤- ولاحظ الأمين العام، في معرض حديثه عن السنة الأولى من تنفيذ مافيكيانو نيروبي، أن النهج المتبع كان يقوم، بالنظر إلى السياق الخارجي الصعب، على "مداراة السرعة بالتحوط". وأعطت الأمانة الأولوية لأحدث عناصر الولاية وأكثرها تأثيراً، ولا سيما بالنظر إلى التحديات التي تطرحها تلك الغايات التي تشكل "باكورة" أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه التحديد، ركزت أنشطة الأونكتاد على الهدفين ١٤ و١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وعلى برنامج العمل المتعلق بالاقتصاد الرقمي، والتعاون مع بلدان الجنوب بشأن المسائل المتعلقة بالعولمة والنهج المتعدد الأطراف، والشراكات الذكية مع القطاع الخاص، وأقل البلدان نمواً، وأفريقيا وسياسات المنافسة وحماية المستهلك.

٢٥- ومن الآن فصاعداً، ستضع الأمانة ركائز الأونكتاد الثلاث في خدمة بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية. وسوف تستفيد المرحلة الثانية من تنفيذ مافيكيانو نيروبي، أي تنشيط الآلية الحكومية الدولية، من المشاورات الواسعة النطاق التي سيجريها الأمين العام مع الدول الأعضاء، ومن عملية تطارح الأفكار التي سيقودها رئيس المجلس. ووجه دعوة إلى الدول

الأعضاء، باعتبار ذلك أحد جوانب تنشيط الآلية الحكومية الدولية، إلى دعم التغيير المقترح في توقيت الدورة السنوية للمجلس لتكون في الربع الثاني من السنة عوضاً عن الربع الثالث، كيما تكون المداولات أجدى نفعاً وأقوى تأثيراً بالنظر إلى عموم الجدول الزمني الحكومي الدولي للمؤتمرات. ومن شأن ذلك أن يتيح النظر في نتائج أفرقة الخبراء الحكومية الدولية الجديدة قبل انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

٢٦- وبما أن التفاوض على مافيكيانو نيروبي قد تم على أساس المواضيع الجامعة وليس المواضيع الفرعية للشّعَب، فسيجري تقييم التقدم المحرز في سياق مناقشة داخلية متعمقة أعم على نطاق الأمانة بشأن التعاون المشترك فيما بين الشّعَب. وسوف تُحاط الدول الأعضاء علماً بآخر المعلومات عن المناقشات الداخلية، التي ينبغي أن تكتمل بحلول موعد استعراض منتصف المدة، أي بعد عام. وبحلول ذلك الموعد، ستكون قد حُلت أيضاً المسألة الأوسع نطاقاً المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة. وقال إنه سينشئ فريقاً من "أصدقاء الأونكتاد"، يتألف من شخصيات بارزة، يكون بمثابة هيئة لتقييم الأفكار التي يتم تدارسها داخلياً. وسوف يمكّن استعراض منتصف المدة من الوقوف على مدى تنشيط دور الأونكتاد الذي نادى به مافيكيانو نيروبي، وسيوفر أساساً تنطلق منه المفاوضات الممهدة للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

المناقشة العامة

٢٧- جرت المناقشة العامة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وأدلى المتكلمون التالية أسماؤهم ببيانات: نائب رئيس وزراء فييت نام؛ وممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل السودان، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل باكستان، باسم مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ وممثل البرازيل، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل اليابان، باسم مجموعة جسكانز؛ وممثل بنغلاديش، باسم مجموعة أقل البلدان نمواً؛ وممثل الفلبين، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وممثل جزر البهاما، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل مصر، باسم المجموعة العربية؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل تايلند؛ وممثل أوغندا؛ وممثل بنن؛ وممثل جيبوتي؛ وممثل الفلبين؛ وممثل الجزائر؛ وممثل الصين؛ وممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية؛ وممثل تونس؛ وممثل الكرسي الرسولي؛ وممثل الهند؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل جمهورية مولدوفا؛ وممثل جنوب أفريقيا؛ وممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل ماليزيا؛ وممثل عمان؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٢٨- وبعد عرض تمهيدي قدمه الأمين العام للأونكتاد، افتتح نائب رئيس وزراء فييت نام المناقشة وقدم لمحة عن نجاح تجربة بلده في الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وشجع البلدان النامية على تعزيز التجارة والتكامل الإقليمي من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية. وأشار العديد من الوفود أيضاً إلى التكامل بوصفه جزءاً أساسياً من ولاية الأونكتاد.

٢٩- وأكدت مجموعات إقليمية ووفود عدة على قلقها إزاء النزعة الحمائية السائدة حالياً في العالم. فالحواجز غير الجمركية والتدابير غير التعريفية تؤثر سلباً في النظام التجاري العالمي. وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن قلقه إزاء كون تلك الحواجز قد تزيد في تضييق آفاق

الاقتصادات النامية وتعيق قدرتها على الاستفادة من التجارة الدولية. وأعرب بعض المندوبين عن الأسف إزاء تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة العالمية.

٣٠- وأعرب بعض المندوبين عن قلقهم إزاء الآثار المدمرة للتدفقات المالية غير المشروعة. وأعربت أيضاً إحدى المجموعات الإقليمية عن مخاوفها بشأن احتمال حدوث أزمات ديون سيادية في البلدان النامية.

٣١- وأثنت بعض المجموعات الإقليمية ثناءً كبيراً على التجارة الإلكترونية ومبادرة التجارة الإلكترونية للجميع وشجعتها خلال المناقشة. وبيّن أحد الوفود الفوائد التي تجنيها الدول النامية من هذه السياسات وسبل إسهامها في زيادة انفتاح المبادلات التجارية.

٣٢- وذكر العديد من المجموعات الإقليمية ضرورة تعزيز وتنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. وأعربت مجموعات إقليمية ووفود عديدة عن الارتياح إزاء مساهمات أفرقة الخبراء في مختلف السياسات العامة.

٣٣- وأكدت بعض الوفود على أهمية الإدارة القائمة على النتائج، بينما كررت عدة وفود تأكيد أهمية تنفيذ الولاية المنصوص عليها في مافيكيانو نيروبي. وأشارت بعض الوفود إلى تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني بوصفها مسألة بالغة الأهمية. وأقرت مجموعات إقليمية عديدة بوجه عام أنه لا بد، بالنظر إلى محدودية موارد الأونكتاد والمهمة المحددة الموكلة إليه، من التحوط في تخصيص موارد الميزانية ولا بد من رؤية واضحة للمستقبل المنشود.

٣٤- وسلطت وفود كثيرة الضوء على أهمية المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأثنت على مواصلة الاستثمار في ركيزة البحث والتحليل ونادت بذلك.

باء- الجزء الرفيع المستوى

٣٥- عُقد الجزء الرفيع المستوى للدورة الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١- الحوار الرفيع المستوى: هل يسير العالم في طريق التكامل أم التفكك؟
(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٦- قاد المناقشة فريق مؤلف من الأمين العام للأونكتاد؛ والأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ ونائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ونائب الممثل الدائم للاتحاد الأوروبي؛ ومدير إدارة تنمية التكامل في اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

٣٧- وسلط الأمين العام للأونكتاد الضوء على مساهمة التجارة وظهور الجنوب العالمي بوصفهما ركيزتين للتكامل العالمي. وقال إن هناك حاجة إلى معالجة مواطن الضعف في العولمة لتحقيق التنمية الشاملة للجميع. ويمكن دراسة مختلف نماذج التكامل الإقليمي، مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا كمثال ناجح.

٣٨- وذكر الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أن هناك جهوداً جارية في الدول الأعضاء في الرابطة لتعزيز تيسير التجارة والاتصال الإلكتروني وحسن سير العمل في الأسواق من خلال المنافسة وحماية المستهلك وسياسات الملكية الفكرية.

٣٩- وسلط نائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الضوء على دور التجارة في الحد من الفقر. وقال إن نظاماً تجارياً متعدد الأطراف منفتحاً وشاملاً وقائماً على القواعد هو أفضل خيار لإعطاء دفعة قوية للتجارة العالمية والنمو وفرص العمل.

٤٠- وسلط نائب الممثل الدائم للاتحاد الأوروبي الضوء على دور التجارة والاستثمار داخل المنطقة الواحدة وعلى دور الشباب في التنمية الشاملة للجميع. وقال إن الاتحاد الأوروبي سيواصل تركيز الجهود على تعزيز التكامل الإقليمي.

٤١- وسلط مدير إدارة تنمية التكامل في اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية الضوء على مبادئ التكامل الإقليمي للجنة: المساواة بين الأعضاء، ورفض المكونات السياسية، والشفافية. ودعا إلى الحوار بين المجتمعات المحلية على الصعيد الإقليمي من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع.

٤٢- وتشاطر معظم المشاركين الرأي في استمرار أهمية التكامل الإقليمي كعامل محفز للتنمية الشاملة للجميع. وطلب أحد المندوبين أن يواصل الأونكتاد تحليل اتجاهات التكامل الإقليمي. وسلط مندوب آخر الضوء على دور الأونكتاد في تجنب المواجهة في عمليات التكامل. وشدد بعض المندوبين على الحاجة إلى المواءمة بين عمليات التكامل الإقليمي.

٤٣- وأشار بعض المندوبين إلى أوجه الضعف في النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك أوجه التفاوت، والإقصاء الاجتماعي، وتدني الأجور، وظروف العمل غير الآمنة، وفقر البيئة، وشددوا على الحاجة إلى نظام تجاري عادل متعدد الأطراف يستند إلى التضامن الدولي. وشدد مندوب آخر على أهمية التصنيع للاستفادة من اتفاقات التجارة الإقليمية. وذكر مندوب آخر أن الاتساق السياسي الدولي بين التجارة والأهداف الإنمائية ينبغي أن يرافق الاندماج. واعترف عدة مندوبين بالأونكتاد كمحفل للحوار في مسائل التجارة والتنمية والتكامل الإقليمي.

٤٤- وأفاد وفد بيلاروس، مشيراً إلى الخبرة المكتسبة في الفترة الأخيرة في استضافة المناسبات المتعلقة بالتكامل الإقليمي في ٢٠١٦ و٢٠١٧، بأن مينسك يمكن أن تحتضن الحدث تحت رعاية الأونكتاد في ٢٠١٨ أو ٢٠١٩. ورحب الأمين العام للأونكتاد بحسن توقيت الاقتراح بتنظيم مؤتمر بشأن التكامل الإقليمي. وأبرز التدابير غير التعريفية باعتبارها أهم التحديات التي يواجهها الاندماج حالياً. وأعرب العديد من المحاورين والمشاركين عن دعمهم لتعزيز دور الأونكتاد في التكامل العالمي.

٢- الترابط: النمو الشامل للجميع - نحو وضع برنامج عمل عالمي

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٤٥- افتتح وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا حلقة النقاش هذه من الجزء الرفيع المستوى، مشدداً على أوجه الاختلال التي يتسم بها الاقتصاد العالمي مثل ضعف النمو العالمي،

وتزايد أوجه اللامساواة والبون الشاسع بين الأغنياء والفقراء في ظل العولمة المفرطة. وعلى الرغم من أن أداء بعض البلدان الأفريقية كان أفضل في عام ٢٠١٧، فإن التحول إلى زخم نمو حقيقي يتطلب بذل مزيد من الجهود، لا على الصعيد الوطني وحده. ودعا إلى إعادة هيكلة النظام المتعدد الأطراف بحيث تغدو جميع البلدان شركاء متساوين في سياق تحقيق أقصى قدر من المنافع الإنمائية للجميع.

٤٦- وتحدثت مديرة بحوث السياسات في الاقتصاد الكلي، مركزةً على النظام المالي العالمي، فانتقدت فهماً مغلوطاً شائعاً للمال تستند إليه توصيات خاطئة في مجال السياسات العامة. وكثيراً ما تُردَّد عبارة "لا يوجد مال" لتبرير اتخاذ تدابير تقشفية، ذلك أن الناس لا يدركون أنْ لا لزوم إلى المدخرات من أجل الاستثمار أو الإنفاق. ففي الاقتصاد الحديث، تخلق المصارف التجارية المال من خلال القروض، وتشترط لتقديمها وعداً بالسداد تدعمه السلطة العامة. وقالت إن النظام النقدي، وهو من المنافع العامة، وإنتاج المال جرت خصخصتهما وباتا يخضعان لمصالح نخبة ثرية. وذهبت إلى أن النظام المصرفي الموازي قد يكون مصدر الأزمة المالية المقبلة. وبالإضافة إلى الاستفسارات التي أعقبت عرضها الذي حظي بالاستحسان، أيد أحد المندوبين الشواغل التي أبداها المشاركون مشيراً إلى الصعوبات التي يواجهها العديد من البلدان النامية للحصول على العملات الصعبة.

٤٧- ووجه مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد الانتباه إلى مختلف المناسبات المقامة هذا العام لإحياء ذكرى أحداث اقتصادية رئيسية، والعبر التي يمكن استخلاصها اليوم. وقال إن مسار النمو الاجتماعي والشامل للجميع الذي انبثق عن "الاتفاق الجديد" (New Deal) في ثلاثينات القرن الماضي (وهو عبارة عن مزيج من سياسات الإنعاش والتنظيم وإعادة التوزيع) هو بالضبط ما يلزم لمعالجة أوجه الاختلال واللامساواة التي تعتور الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين، وأن ذلك يتطلب بُعداً متعدد الأطراف قوياً للغاية، كان غائباً عن "الاتفاق الجديد" الآنف الذكر.

٣- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٨- كان فريق الحوار يتألف من نائب رئيس جمهورية غانا؛ ونائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وممثل الأمم المتحدة السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ورئيس المصرف الصيني للتصدير والاستيراد؛ ونائب رئيس وكبير اقتصاديي بنك التنمية الأفريقي؛ ونائب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ وأستاذ للاقتصاد السياسي والتنمية بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية؛ والأمين العام للأونكتاد.

٤٩- وسلّط المحاورون الضوء على التدابير والسياسات المختلفة ولكنْ المتعاضدة الرامية إلى التعجيل بتحقيق تقدم في بناء القدرات الإنتاجية. وقيل إن دور التعليم والمهارات والابتكار إلى جانب اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أمور ذات أهمية حاسمة. وجرى تسليط الضوء أيضاً على تسخير العائد الديمغرافي، عن طريق الاستثمار في الشباب، ومعالجة مسألة هجرة الكفاءات في أفريقيا. وأشار كذلك بعض المتحاورين إلى أن القطاع الزراعي في أقل

البلدان نمواً لا يزال متخلفاً ومفتقراً كثيراً إلى استخدام الآلات وأن الاستثمارات مطلوبة لزيادة الإنتاجية. وفضلاً عن ذلك، أعرب عدة متحاورين عن القلق إزاء النصيب المنخفض للتصنيع في اقتصادات أقل البلدان نمواً بالمقارنة بالزراعة والخدمات، وأشاروا إلى أن التحوّل الهيكلي يستلزم تحقيق التنمية الصناعية التي تعِد بعائدات حجم متزايدة وبنمو أسرع في الإنتاجية. وأشار أحد المحاورين إلى صعوبة الموازنة بين الآثار التوزيعية لعملية التحوّل الهيكلي من ناحية والحاجة إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي من الناحية الأخرى، وهو ما يشكل أحد المتطلبات المسبقة الرئيسية للتنمية. وأشار أيضاً محاور آخر إلى الحاجة إلى دمج أقل البلدان نمواً في السلاسل العالمية للأنشطة المضيفة للقيمة.

٥٠- وأُشير إلى أن المجالات الأخرى التي تعتَبَر ذات أهمية استراتيجية للتعجيل بالتقدم في بناء القدرات الإنتاجية تشمل تعزيز التكامل داخل المنطقة الواحدة، وتيسير التجارة وتطوير البنية التحتية الأوسع نطاقاً، وتسخير الموارد الطبيعية وإكسابها قيمة مضافة، والتمكين للقطاع الخاص، وإنشاء مناطق اقتصادية، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وتحسين المناخ الاستثماري. ودعا المحاورون كذلك شركاء التنمية إلى مواصلة تقديم الدعم المالي والتقني والدعم في مجال بناء القدرات، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعن طريق بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً. وأجمَل أحد المحاورين المساعدة المتاحة عن طريق المصرف الصيني للتصدير والاستيراد والتي تُقدَّم من أجل بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً.

٥١- وسلّم ممثلو كثير من المجموعات الإقليمية بالدور البالغ الأهمية لبناء القدرات الإنتاجية، وأثنوا على الدعم المقدم من الأونكتاد إلى أقل البلدان نمواً في هذا المجال. ودعت بعض المجموعات الإقليمية الأونكتاد إلى مواصلة دعمه التحليلي والتقني لجهود أقل البلدان نمواً الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية والحفاظ عليها وتنميتها. وتناولت إحدى المجموعات الإقليمية التحدي المتمثل في مضاعفة نصيب أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية. وطلب أحد المندوبين مزيداً من التوجيه بشأن السياسات المطلوبة لتعزيز القدرات الإنتاجية، بما في ذلك نوع التعليم المطلوب (التعليم الابتدائي أو التدريب المهني) لدعم تفعيل المناطق الاقتصادية، واستخدام معاهدات الاستثمار الثنائية بغية الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية السوق المحلية في أقل البلدان نمواً الغنية بالسكان.

٤- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: السياحة في خدمة نمو شامل قادر على إحداث التحول (البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٢- افتتحت نائبة الأمين العام للأونكتاد المناقشة ببيان استهلالي، تلته عروض قدمها ستة محاورين. ولاحظ العديد من المحاورين أن من معوقات تنمية السياحة في أفريقيا عدم كفاية الهياكل الأساسية المادية، وتردي مرافق النقل، وارتفاع تكلفة تذاكر الرحلات الجوية، وصعوبة الحصول على مصادر الطاقة، وقيود الحصول على التمويل، ولا سيما في الأسواق المتخصصة مثل رحلات المغامرة الصغيرة النطاق، وانعدام الأمن في المناطق النائية. وأشار بعض المحاورين إلى أن هذه المعوقات أسوأ في أقل البلدان نمواً، وذهب أحدهم إلى أن ذلك ينطبق على البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وطرح المحاورون طائفة من السياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز التنمية السياحية. وشمل ذلك تنشيط الاستثمار في مجال الطاقة، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للاستثمار الخاص على المستوى الوطني، وتصميم وتنفيذ خطط

السياحة على المستوى الإقليمي، وتطبيق مفهوم "الأجواء المفتوحة" في أفريقيا، وتشجيع إقامة الشراكات في إطار الهدف ١٧ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشدد محاور آخر على ضرورة إقامة البلدان شراكات تنشأ عنها تجارب سياحية أصيلة وأخلاقية ومستدامة. واتفق معظم المحاورين على أن قطاع السياحة في أفريقيا يتعين أن يستفيد من مزيد من الدعم التقني والمالي على المستوى الدولي.

٥٣- وفيما يتعلق بتبادل الخبرات، عرض أحد المحاورين استراتيجية بلده للاستفادة من رعاياه في الخارج لدعم التعافي الاقتصادي عن طريق السياحة، بسبل منها تعزيز الترويج للبلد على المستوى الإقليمي. وأشار محاور آخر إلى اتفاقه مع منظور القطاع الخاص إزاء الاستدامة في قطاع السياحة. وتشمل الإجراءات المطلوبة بذل جهود للحد من التأثير البيئي للعمليات العالمية، فضلاً عن ضمان استفادة المجتمعات المحلية من هذا القطاع من خلال العمالة وبناء القدرات. ولاحظ بعض المحاورين هشاشة قطاع السياحة في مواجهة الأحداث الجغرافية – السياسية، وشددوا على أهمية تطوير قطاعات أخرى، مثل الزراعة والثروة الحيوانية، بوصفها مصادر بديلة للدخل. وأشاروا كذلك إلى أهمية التنويع الاقتصادي والروابط بين القطاعات.

٥٤- وخلال المناقشة، أثنى بعض المندوبين على *تقرير الأونكتاد لعام ٢٠١٧ عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا: السياحة في خدمة نمو شامل قادر على إحداث التحوّل*. وأكد عدد من ممثلي المجموعات الإقليمية دور السياحة في خلق فرص العمل، بما في ذلك للنساء والشباب، والتنويع الاقتصادي، وتعزيز أسواق السياحة المتخصصة، وأهمية دعم السياحة داخل المنطقة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. وأبرزت عدة وفود أهمية السلام والأمن في دعم تنمية السياحة.

٥- تطوُّر النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٥٥- كان تباطؤ التجارة الأخير مرحلة عصيبة للتجارة والتنمية. وقد سلط محاورون يمثلون الأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في ضوء اتساع نطاق عدم المساواة، وتزايد النزعة الحمائية، والمشاعر المناهضة للعولمة، وإمكانية تراجع السلاسل العالمية للأنشطة المضيفة للقيمة. وأشار عدة مشاركين، مع ذلك، إلى أن البلدان النامية زادت على المدى الطويل من مشاركتها في النظام التجاري والفرص التي يتيحها، من قبيل التجارة في الخدمات السريعة النمو، والتجارة الإلكترونية، والتجارة فيما بين بلدان الجنوب والتجارة داخل المنطقة الواحدة التي تتسم بالحيوية.

٥٦- وفي ضوء مساهمة التجارة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اعترف المحاورون بأهمية إعادة مواءمة السياسات التجارية مع أهداف التنمية المستدامة. ورأوا أن الحل ينبغي إيجاده في "تجارة أفضل" وليس في "تجارة أقل". وينبغي وضع السياسات التجارية بطريقة تجعل التجارة تأتي بنمو مستدام وشامل للجميع، مما يعود بالنفع على جميع طبقات المجتمع. ولا بد من استكمال السياسات التجارية بسياسات تدعم التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والاستدامة البيئية على نطاق أوسع. وأكد العديد من المشاركين على أهمية السياسات المحلية لضمان توزيع

أكثر إنصافاً لأعباء التجارة ومكاسبها وبناء القدرات الإنتاجية، لا سيما قدرات المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٥٧- وشدد المحاورون والعديد من الوفود على أهمية تعزيز إسهام النظام التجاري المتعدد الأطراف على وجه التحديد في أهداف التنمية المستدامة. ورأوا أن المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية يمثل فرصة سانحة لضمان استمرار نظام التجارة المتعدد الأطراف في تحقيق نتائج التنمية. وشددت وفود كثيرة على أهمية معالجة قضايا الدوحة الأساسية، مثل الدعم المحلي للزراعة ووصول الخدمات إلى الأسواق، بما في ذلك الأسلوب ٤. وفي الوقت الذي أصبحت فيه اتفاقات التجارة الإقليمية سمة قوية في النظام التجاري الدولي وأصبحت تضم على نحو متزايد شواغل التنمية المستدامة، ينبغي أن تكون بمثابة لبنات أساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٥٨- وأثنى العديد من المجموعات الإقليمية والوفود على العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن التجارة والمفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية، والغرض منه رصد تطور النظام التجاري الدولي ودعم مشاركة البلدان النامية في المفاوضات التجارية. وأهابوا بالأونكتاد أن يواصل ويعزز مساعدته للبلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، للمشاركة في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمفاوضات المتعلقة باتفاق التجارة الحرة القارية، وفي مجالات صياغة السياسات التجارية وتنفيذها، والخدمات والتنمية والتجارة، بما في ذلك من خلال عمليات استعراض سياسات الخدمات واجتماعات الخبراء المتعددة السنوات، فضلاً عن أفضليات التجارة في الخدمات لأقل البلدان نمواً، والتدابير غير التعريفية، والتكامل الإقليمي، والسلاسل العالمية للأنشطة المضيفة للقيمة، والتجارة الإلكترونية.

٦- الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار والاقتصاد الرقمي

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٥٩- افتتح الأمين العام للأونكتاد الاجتماع، وتلا ذلك عرضٌ قدمه مدير شعبة الأونكتاد المعنية بالاستثمار والمشاريع عن التحليل الوارد في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧: الاستثمار في الاقتصاد الرقمي*. وقدم عروضاً أيضاً أربعة محاورين: وزير خارجية موريشيوس؛ والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات؛ والمدير الإداري لمؤسسة Quantum Global Investors؛ وكبير الخبراء الاقتصاديين في جمعية الإنترنت (Internet Society) وشريك مؤسسة Analysys Mason.

٦٠- وخلال المناقشة، لاحظ المحاورون أن الرقمنة تحدث تحولاً سريعاً في الإنتاج الدولي والسلاسل العالمية للأنشطة المضيفة للقيمة. ولاحظوا أن فجوة الموصولية لبلوغ التغطية العالمية بالنطاق العريض محدودة نسبياً وأن الاحتياجات الاستثمارية من أجل تحقيق الغايات المتعلقة بالموصولية في إطار أهداف التنمية المستدامة احتياجات يمكن الوفاء بها. وأكدوا ضرورة تلازم سياسات الاستثمار مع السياسات الرامية إلى تشجيع اعتماد التكنولوجيا الرقمية.

٦١- ورحب العديد من الوفود بالتقرير بوصفه مرجعاً عالي الجودة عن كيفية تضييق الفجوة الرقمية ومواجهة تحديات الاستثمار في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وذهبوا إلى أن تضييق الفجوة الرقمية لا يتأتى إلا باعتماد السياسات الصحيحة، مشددين على ما للشراكات بين القطاعين العام والخاص من أهمية في حفز الاستثمار. وقالوا إن استراتيجيات التنمية الرقمية

تتطلب الاستثمار في بناء الهياكل الأساسية الرقمية؛ وبناء قطاع رقمي؛ والتعجيل باعتماد التكنولوجيا الرقمية في الاقتصاد عامةً. ولاحظ عدد من المندوبين أهمية الاستثمار في تنمية رأس المال البشري لتمكين السكان من استخدام التكنولوجيا الرقمية استخداماً فعلياً. وأشاروا أيضاً إلى أهمية تطوير الحكومة الإلكترونية (بما في ذلك اللوائح التنظيمية الإلكترونية)، تمهيداً لتطوير التكنولوجيا الرقمية وتيسير الاستثمار، وإلى أهمية تشجيع التجارة الإلكترونية، وأثنوا على الأونكتاد لتطويره أطراً وصكوكاً ذات صلة، وطلبوا مواصلة العمل في هذا المجال.

٦٢- وشددت وفود عديدة على ما لاتباع نهج منظم واستباقي إزاء قضايا الاستثمار من قيمة في استراتيجيات التنمية الرقمية. ورحبت بعض الوفود بإطار سياسات الأونكتاد للاستثمار في الاقتصاد الرقمي الذي يوفر أساساً لضمان إدماج التنمية الرقمية في سياسات الاستثمار، وذلك في سياق استراتيجيات التنمية الرقمية.

٦٣- وأعرب المندوبون عن تقديرهم لتحليل الاتجاهات والسياسات الوارد في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧* . ولاحظت بعض الوفود أهمية الانتقال إلى المرحلة الثانية من إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، وهو أمر تضمن التقرير توجيهات سياساتية بشأنه، فسلطت الضوء على الدور المحوري الذي يؤديه الأونكتاد في هذه العملية وشجعت على مواصلة العمل بشأن الجوانب المتعددة للاستثمار من أجل التنمية.

٧- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

(البند ١١ من جدول الأعمال)

٦٤- أجمَلت نائبة الأمين العام للأونكتاد، وهي تعرض هذا التقرير، إسهامات الأونكتاد في هذا الصدد كما يلي: (أ) مواصلة تقديم إسهامات في أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية؛ و(ب) إعداد تقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن التجارة الدولية والتنمية وعن السلع الأساسية؛ و(ج) تولّي دور التمثيل في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، الذي عُقِد اجتماعه في نيويورك؛ و(د) إنشاء ثلاثة أفرقة خبراء حكومية دولية: بشأن تمويل التنمية، وبشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وبشأن قانون وسياسات حماية المستهلِك. ودعت نائبة الأمين العام مجلس التجارة والتنمية إلى تقديم توصيات، فيما يتصل بالفصل الثامن من التقرير، حسبما يرد في الوثيقة TD/B/64/6، التي تقدِّم بعض الاقتراحات المحددة من أجل النظر فيها.

٦٥- وسلّم ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بأهمية إسهامات الأونكتاد في المؤتمرات باعتباره هيئة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالتجارة والتنمية. واقترح أحد المندوبين تحسين تقرير الأونكتاد عن طريق الإشارة إلى فعاليات محددة بدلاً من عرض هذه الفعاليات على أنها مواضيع عامة. ورحبت الأمانة بهذه الملاحظة، مشيرةً إلى أن إيراد قائمة بالمواضيع والفعاليات هو أمر يمكن الأخذ به.

٦٦- وأعربت مجموعة إقليمية أخرى عن تقديرها للجهود المبذولة توطئةً لعقد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، وخاصة بشأن القضايا المتعلقة بالتدابير غير التعريفية، والخدمات، والإقليمية، والإعانات المقدمة إلى مصايد الأسماك. وشدد ممثل هذه المجموعة على

أهمية فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية بالنسبة إلى دعم عمليات المتابعة. وأشارت الأمانة إلى أن أعمال المتابعة المتعلقة بتمويل التنمية وخطة عمل أديس أبابا قد اتُفق عليها في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ويجري تنفيذها.

٦٧- وشدد أحد المندوبين على أهمية جهود الأونكتاد المتعلقة بإعداد وتقديم التقارير ولكنه أعرب عن الحاجة إلى تقديم مزيد من التفاصيل عن إسهامات الأونكتاد في الأحداث التي تنظَّم وذلك بالإشارة إلى دور الأونكتاد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات الذي لم يُعبَّر عنه بقدر كافٍ. واتفقت الأمانة على أنه يمكن في المستقبل إدراج وصف لإسهامات الأونكتاد في هذا الصدد.

٦٨- واقترح ممثل مجموعة إقليمية أخرى إجراء تحليل لإصلاحات الأمم المتحدة الجارية حالياً والتي سيكون لها تأثير على أعمال الأونكتاد. ويمكن أيضاً لمجلس التجارة والتنمية أن يزيد من فهم الكيفية التي يمكن بها للأونكتاد أن يُسهم في عملية "توحيد الأداء". وأشارت نائبة الأمين العام إلى أن الأونكتاد ملتزم بالإصلاحات المضطلع بها على صعيد الأمم المتحدة ككل وأنه لا يزال يعمل عن طريق أركان عمله الثلاثة لتحقيق نتائج ذات مغزى في اتجاه بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

جيم- الجزء العادي

٦٩- عُقد الجزء العادي للدورة الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية في الفترة من ١٥ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١- الاستراتيجيات الإنمائية في عالم معولم
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٧٠- تناولت مداولات حلقة النقاش التي أُجريت في إطار هذا البند من جدول الأعمال مواضيع ذات صلة بالعولمة، والتفاوتات، والنمو الشامل للجميع في ضوء *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٧: ما بعد التقشف - نحو صفقة عالمية جديدة*. وقد كان متوقعاً أن يعرف الاقتصاد العالمي منحى تصاعدياً في عام ٢٠١٧، بيد أن الإقلاع لم يحصل بعد لأسباب تعود أساساً إلى نقص الطلب العالمي. وعلاوة على ذلك، تسببت العولمة الجامحة في تفاوتات وتنام لانعدام الأمن الاقتصادي، وهو ما يؤجج القلق إزاء تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧١- وسلط المشاركون في حلقة النقاش ووفود عديدة الضوء على الحاجة إلى "صفقة عالمية جديدة"، تقوم على تدابير دولية وتتجسد في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف واتخاذ سياسات أكثر جرأة على الصعيد الوطني. وأشار العديد من الوفود إلى أن العمل المتعدد الأطراف ينبغي أن يهدف إلى إنهاء التقشف الذي ساد الاقتصادات المتقدمة ويؤثر أيضاً على البلدان النامية، فضلاً عن إعادة تدوير فوائض الحسابات الجارية من أجل إعطاء زخم للطلب العالمي وتنشيط الاستثمار الإنتاجي. وأعرب أحد الوفود عن القلق من أن تزايد الشعوبية وكره الأجانب في جميع أنحاء العالم يمكن أن يعرقل على نحو خطير آفاق المبادرات المتعددة الأطراف.

٧٢- وفيما يتعلق بالإجراءات الوطنية، أبرز بعض المشاركين الفرص الإنمائية الجديدة التي تتيحها الرقمنة، في حين ركز العديد من المندوبين وأحد المشاركين في حلقة النقاش على مزايا

سياسات إعادة التوزيع، مشددين على فكرة الدخل الأساسي الشامل. وأشار عدة مندوبين وأحد المشاركين في حلقة النقاش أيضاً إلى تحديات شتى جديدة متصلة بالمبادرات المتخذة على الصعيد الداخلي، مثل فقدان الثقة بالحكومات وتقلص الحيز المتاح للسياسات الوطنية.

٧٣- وأثنت عدة وفود على الأمانة لما قدمته في *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٧* من تحليل رفيع المستوى وتوصيات بشأن السياسات العامة. وأعرب أحد الوفود عن القلق من أن الأمانة العامة لم تلتزم، في سياق إعداد التقرير، بالاتساق مع موضوع "النمو الشامل للجميع – نحو وضع برنامج عمل عالمي" المتفق عليه فيما يتصل بالدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات لعام ٢٠١٧. وأوضحت عدة وفود وأحد المشاركين في حلقة النقاش، فيما يتصل باستخدام التقرير في أعمال المجلس، أن الفقرة ٩٦ من مافيكيانو نيروبي تنطبق من باب أولى، بما يستدعي من الأمانة الاضطلاع بالبحث المستقل، لأن من شأن ذلك أن يتيح مناقشة نُهُج جديدة لقضايا إنمائية بالغة الأهمية.

٢- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٧٤- أشارت نائبة الأمين العام للأونكتاد، في الملاحظات الافتتاحية التي أدلت بها في اللجنة الأولى للدورة، إلى أن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً (برنامج عمل اسطنبول) كان متفاوتاً وأن النمو السنوي في أقل البلدان نمواً ما زال دون الهدف المحدد في برنامج عمل اسطنبول بكثير. وقدمت أمانة الأونكتاد عرضاً عاماً للأنشطة المضطلع بها في إطار كل ركيزة من ركائز العمل الذي تقوم به دعماً لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وبعد أن أشارت الأمانة إلى تزايد الطلب على المساعدة التي يقدمها الأونكتاد في تلك المجالات، طلبت إلى الدول الأعضاء مواصلة دعمها، بما في ذلك عن طريق تجديد موارد صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً.

٧٥- وأعرب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية عن تقديرهم للتدخلات التي يقوم بها الأونكتاد دعماً لجهود أقل البلدان نمواً الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وأشار عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين إلى الدور الخاص الذي يؤديه الأونكتاد في دعم أقل البلدان نمواً ودعوا المنظمة إلى أن تواصل تعزيز عملها في هذا المجال. ولاحظ مندوب أنه ينبغي للأونكتاد أن يعزز عمله في مجال القدرات الإنتاجية وأن يضع نتائج البحوث التي أجراها في هذا الصدد موضع التنفيذ من خلال تطوير أدوات عملية لمساعدة أقل البلدان نمواً في عملية التصنيع وفي تنويع صادراتها بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٦- وأعرب مندوبٌ ومجموعة إقليمية عن الأسف من أن معظم هذه البلدان لم تحرز تقدماً يذكر نحو التخرج من فئة أقل البلدان نمواً ومضاعفة حصتها من الصادرات العالمية، وأشارا إلى ضرورة أن يفي الشركاء الإنمائيون بالتزاماتهم فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً. وتوقعت المجموعة الإقليمية أن يقترح اجتماع الخبراء المقبل المعني بسبل ووسائل الارتقاء بمستوى تنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول توصيات محددة. ودعت المجموعة الإقليمية أيضاً إلى أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نمواً وطلبت إلى الشركاء الإنمائيين أن يعملوا على تجديد موارد صندوق الأونكتاد الاستئماني

لصالح أقل البلدان نمواً بانتظام. وطلبت المجموعة الإقليمية كذلك أن تدرج الأمانة السمات الرئيسية للاستنتاجات المتفق عليها بشأن قضايا أقل البلدان نمواً في التقارير المرحلية المقبلة عن هذا البند، وذلك ضمن الفصل المخصص لركيزة العمل المتعلقة ببناء توافقات الآراء والدعم الحكومي الدولي. وأبرز مندوب آخر الحاجة إلى أن يعمل الأونكتاد على إصلاح قواعد الأهلية للتخرج من فئة أقل البلدان نمواً على نحو يعطي وزناً أكبر لمعيار الضعف، وبخاصة في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٧- وأحاطت الأمانة علماً بما أُبدي من شواغل وكررت الدعوة التي وجهتها إلى الدول الأعضاء من أجل تقديم الدعم المالي إلى صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً الذي لم يتلق أي مساهمة منذ ٢٠١٤.

٣- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: السياحة في خدمة نمو شامل قادر على إحداث التحول (البند ٦ من جدول الأعمال)

٧٨- أوضح رئيس اللجنة الثانية للدورة أن الهدف من الدورة هو التوصّل إلى استنتاجات متفق عليها بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأشارت بعض الوفود إلى أن الملاحظات التي أُبدِيت أثناء اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالسياحة ينبغي أيضاً أن تنعكس في موجز الرئيس.

٧٩- وسلطت نائبة الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، الضوء على قدرة السياحة على خلق فرص عمل وعلى زيادة الدخل وتوليد آثار تبعية قوية. وأكدت أمانة الأونكتاد على دور هذا القطاع في خلق فرص عمل لائقة وفي إتاحة فرص للنساء والشباب. ويمكن أن تكون السياحة أداة لإيجاد أفريقيا أكثر تكاملاً، في الوقت الذي يشكل فيه الحد من التسرّب السياحي تحدياً رئيسياً. وينبغي تعزيز السياسات في مجالات تنقّل الأشخاص بحرية، والسموات المفتوحة في أفريقيا، وإمكانية تحويل العملات، والتخطيط للسياحة الإقليمية.

٨٠- وشدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على أنه ينبغي مواءمة أعمال الأونكتاد بشأن أفريقيا مع كل من الوثيقة الختامية للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، والركائز الثلاث لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشارت هذه المجموعة الإقليمية إلى التحديات الناجمة عن التسرب في قطاع السياحة وما وراءه، وقالت إنه يُرحَّب بدعم الأونكتاد في هذا المجال. وأشارت إلى أنه سيجري تقديم تعليقات خطية إضافية في هذا الصدد.

٨١- وأثنت بعض المجموعات الإقليمية على تقرير الأونكتاد المتعلق *بالتنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٧*، بينما رحبت مجموعة إقليمية أخرى بتوصيات هذا التقرير على الصُّعُد العالمي والإقليمي والوطني. وسلطت هذه المجموعة الإقليمية الأضواء أيضاً على الفرص التي تتيحها السياحة لتحقيق التنمية المستدامة وعلى أهمية الاستثمارات الخاصة في مجال السياحة. وسيكون موضوع مؤتمر القمة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي المقرر انعقاده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ هو الاستثمار في الشباب، مع إجراء مناقشات تتعلق بجملة أمور من بينها الإمكانات التي تنطوي عليها السياحة بالنسبة إلى الشباب.

٨٢- وستقوم أمانة الأونكتاد ببحث فرص التعاون بشأن مؤتمر القمة القادم بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي؛ ويمكن أن يكون التقرير المتعلق *بالتنمية الاقتصادية في أفريقيا*

لعام ٢٠١٧ إسهاماً مناسباً في النقاش. وأكدت الأمانة أيضاً على أهمية الاستدامة، كما سُلطت الأضواء عليها أثناء اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالسياحة.

٨٣- وشددت أمانة الأونكتاد على أنه ينبغي قيام الدول الأفريقية الأعضاء ببذل مزيد من الجهود لتحقيق الاستفادة المثلى من إمكانات السياحة تحقيقاً للنمو وللتكامل الإقليمي، بالنظر إلى قدرة هذا القطاع على استيعاب العاملين من أصحاب المهارات والعاملين غير المهرة.

٤- إقامة روابط إنمائية في قطاع الأنشطة الاستخراجية: الدروس المستفادة من الميدان (البند ٩ من جدول الأعمال)

٨٤- شدّدت نائبة الأمين العام للأونكتاد، لدى افتتاح الدورة، على أهمية الإدارة المستدامة للسلع الأساسية في سياق التحول الهيكلي في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية.

٨٥- وألقت أمانة الأونكتاد الضوء على الإنجازات التي تحققت والصعوبات التي اعتُرضت حتى الآن في إطار تنفيذ مشروعها المتعلق بإقامة روابط إنمائية بين قطاع الأنشطة الاستخراجية وباقي الاقتصاد في تشاد والكونغو. ومن بين الإنجازات، تحقيق فهم أفضل للروابط الإنمائية وتحسين القدرة على وضع خطط استراتيجية من أجل المشاركة المحلية في سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة المعدنية. أما الصعوبات المعترضة، فتشمل انعدام المهارات ونقص فرص الحصول على التمويل (TD/B/64/3). وأشارت الأمانة أيضاً إلى الطلب على النهوض بأنشطة المشاريع في المنطقة والتمويل المطلوب للغرض.

٨٦- وشارك في حلقة النقاش ممثلون عن البعثات الدائمة لتشاد والسودان والكونغو تابعوا عرضاً بالفيديو قدمه مدير برنامج الأدلة والدروس المستمدة من تجربة أمريكا اللاتينية التابع لمكتب الخدمات الاستشارية بشأن الإجراءات العملية في أمريكا اللاتينية.

٨٧- وأكد المشاركون في حلقة النقاش أهمية المشروع بالنسبة إلى القارة الأفريقية وأشاروا مجدداً إلى الإنجازات والصعوبات التي أبرزتها وثيقة المعلومات الأساسية. وتأكدت الحاجة إلى التدريب التقني للاستفادة من الفرص التي يتيحها قطاع الأنشطة الاستخراجية. وأشاد أحد المحاورين بالشراكة التي أُقيمت مع الأونكتاد في مجال الأنشطة المتعلقة بتعزيز تبادل المعارف بين الأقران في أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

٨٨- وأكد ممثلو شركة النفط الوطنية في تشاد والوزارات الكونغولية أن المشروع كان له أثرٌ في البلدين، حيث ساهم في تحقيق فهم أفضل للروابط الإنمائية وفي تحسين تبادل المعلومات بين الجهات صاحبة المصلحة، وأسفر عن إدخال تغييرات على القوانين الناظمة لقطاع التعدين والمواد الهيدروكربونية في البلدين.

٨٩- وأقر عدد قليل من المندوبين بأهمية تعزيز الروابط الإنمائية المستدامة بين الصناعات الاستخراجية وباقي الاقتصاد، وأشادوا ببرنامج بناء القدرات الذي وضعه الأونكتاد في مجال السلع الأساسية. وتعهد بعض المندوبين بدعم الأونكتاد في تنفيذ الأنشطة المقررة في مرحلة متابعة المشروع من خلال تقاسم خبراتهم في مجال تعزيز الروابط الإنمائية. وشجع مندوب آخر الأونكتاد على الاستفادة من جميع الممارسات الفضلى من خلال التعاون بين الجنوب والجنوب، وبين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي، في إطار ما يضطلع به من أنشطة التعاون التقني.

٩٠- وأكد بعض المندوبين أهمية نقل التكنولوجيا في تعزيز الفوائد الإنمائية المستمدة من قطاع الأنشطة الاستخراجية، وحثوا الأونكتاد على إبراز عنصر نقل التكنولوجيا في أنشطة المتابعة.

٩١- ودعت الأمانة المانحين إلى مواصلة دعمهم لبرنامج التعاون التقني الذي وضعه الأونكتاد في مجال السلع الأساسية.

٥- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية ودعماً للبلدان النامية غير الساحلية

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٩٢- عرضت أمانة الأونكتاد العمل الذي أُنجز بخصوص الدول الجزرية الصغيرة النامية، والذي ركز بوجه خاص على دعم جهود بناء القدرة على المقاومة، باعتبارها مسألة تحظى باهتمام شديد لدى المجلس بعد أن عصف أحد أسوأ الأعاصير على مر التاريخ بمنطقة البحر الكاريبي منذ أيام قليلة مضت. وسلطت العروض الأضواء على التزام الأونكتاد بالاستجابة لطلب الجمعية العامة المتعلق بإيجاد السبل والوسائل التي تكفل التصدي بفعالية أكبر لمواطن الضعف التي تشكو منها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وأعمال البحث المتعلقة بالمعوقات ومواطن الضعف الاقتصادية، وبخاصة قضايا ضآلة حجم الاقتصاد، والبعد الجغرافي، وتكاليف النقل الباهظة؛ والأثر السلبي لهذه المعوقات على القدرة التنافسية؛ والظواهر الجوية البالغة الشدة، وارتفاع مستوى سطح البحر، والصدمات الأخرى المتصلة بالمناخ.

٩٣- ومن بين أنشطة الأونكتاد التي جرت مناقشتها، العمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد لقياس مواطن الضعف التي تشكو منها الدول الجزرية الصغيرة النامية وإبرازها، والمساعدة التقنية المقدمة إلى عدة دول في هذه الفئة لمساعدتها على بناء قدراتها الإنتاجية (من خلال الاستثمار والتكنولوجيا والتجارة)، وتنويع الاقتصادات، والتكيف مع تغير المناخ. وشُدِّد أيضاً على الدعم الذي يقدمه الأونكتاد فيما يتعلق بتدابير الدعم الدولية الخاصة.

٩٤- وأقرت وفود عدة بأهمية الأنشطة وشجعت على مواصلة أعمال الأونكتاد وتكثيفها، ولا سيما عن طريق الاعتراف بمركز الدول الجزرية الصغيرة النامية والقبول بمبدأ معاملة هذه البلدان المعاملة التي تستحقها بحيث تستفيد من إجراءات فعالة من جانب الأمم المتحدة بهدف مساعدتها. واتفقت الوفود عموماً على أن بناء القدرة على المقاومة هدف بالغ الأهمية من بين الأهداف الإنمائية، كما أقر بذلك الأونكتاد، وحثت الأونكتاد على مواصلة الإجراءات دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً لمسار ساموا بهدف الحد من تعرضها للصدمات الخارجية التي تخرج عن نطاق السيطرة المحلية، ولا سيما من خلال التنويع الاقتصادي.

٩٥- ودعا أحد المندوبين إلى مراجعة المعايير المعتمدة لتصنيف بلد ما في فئة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة بهدف زيادة الاعتراف بضعف هذه البلدان، رغم أن الضعف لا يدخل ضمن العناصر التي اقترحها الأونكتاد لتعريف الدول الجزرية الصغيرة النامية (TD/B/64/9). وبقدر أهمية الحوار بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والأمانة، فهناك حاجة إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة وضع إطار متكامل للمساعدة التقنية في مجال بناء القدرة على المقاومة. وستعقد الأمانة مشاورات أخرى بشأن منهجية تعريف الدول الجزرية الصغيرة النامية والطرائق التي يمكن اتباعها لتشجيع تدابير الدعم الخاصة.

٦- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
(البند ١٢(ب) من جدول الأعمال)

٩٦- أجمع ممثلو سبع مجموعات إقليمية وسبع عشرة دولة عضواً على تقديرهم للتقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/64/4) ولما جاء فيه من استنتاجات. وذكروا أن التقرير شامل قاطع ومقنع.

٩٧- وبالإشارة إلى قرارات الجمعية العامة الأصلية التي أدت إلى إنشاء وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني في ١٩٨٥، قالت نائبة الأمين العام للأونكتاد إن التقرير يحلل أثر خمسة عقود من الاحتلال. ثم إن قيود الميزانية الحالية لا تتيح الوفاء بأحكام الفقرة ٥٥(د د) من مافيكيانو نيروبي، التي طلبت تعزيز برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من خلال تزويد البرنامج بالموارد الكافية. وحثت الدولَ الأعضاء على التعاون على تدبير الموارد لتنفيذ قرارات الجمعية العامة، ٢٠/٦٩ و١٢/٧٠ و٢٠/٧١ التي تطلب إلى الأونكتاد تقييم تكلفة الاحتلال الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني وتوثيق ذلك والإبلاغ عنه.

٩٨- وأعربت وزيرة الاقتصاد الوطني لدولة فلسطين عن تقديرها للتقرير، الذي يغطي ٥٠ عاماً من الاحتلال، وتقويض التنمية، والبطالة والفقر. وقالت إن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بدون إنهاء الاحتلال. وحثت الدول الأعضاء على تأييد الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذا البند، وشددت على ضرورة تنفيذ الفقرة المشار إليها أعلاه وقرارات الجمعية العامة.

٩٩- وقالت الأمانة إن ٥٠ عاماً من الاحتلال والقيود الإسرائيلية أدت إلى تقليص الزراعة وتقليص التصنيع في الاقتصاد الفلسطيني، وإلى ارتفاع مستويات الفقر والبطالة الجماعية. وقد تكون لانخفاض الدعم المقدم من المانحين عواقب اجتماعية اقتصادية خطيرة. لذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته تجاه الشعب الفلسطيني. إذ ينبغي أن تخضع التكاليف المهولة والمتراكمة المترتبة على الاحتلال إلى تحليل وتوثيق وإبلاغ بانتظام. ولذلك، ينبغي تعزيز برنامج الأمانة لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بما يكفي من الموارد. ولقد دعت الحاجة إلى وضع استنتاجات متفق عليها بشأن هذا البند من جدول الأعمال حتى تتبيَّن للأمانة أولويات الدول الأعضاء.

١٠٠- وأعربت وفود عديدة عن قلقها البالغ إزاء تدهور الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وارتفاع معدلات البطالة ولا سيما في صفوف الشباب، وتدمير الأصول الإنتاجية الفلسطينية، والقيود المفروضة على التجارة والتنقل، وفقدان الأراضي والموارد الطبيعية، واستمرار توسع المستوطنات الإسرائيلية، في انتهاك لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤.

١٠١- وأعربت وفود عديدة عن قلقها من عدم تعزيز برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بالموارد الكافية على النحو المطلوب في مافيكيانو نيروبي. وأشارت إلى ضرورة قيام الأونكتاد والدول الأعضاء بتأمين مزيد من موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية لهذا الغرض وتنفيذ قرارات الجمعية العامة المذكورة أعلاه والعمل على إنشاء إطار شامل مستدام للقياس والإبلاغ يتناول التكلفة الاقتصادية المترتبة على الاحتلال الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني.

١٠٢- ودعت وفود عديدة الأونكتاد والمجتمع الدولي إلى زيادة التمويل المخصص لمشاريع التعاون التقني والدعم الإنمائي المقدم إلى الشعب الفلسطيني.

٧- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

(البند ١٣ من جدول الأعمال)

١٠٣- قدمت نائبة الأمين العام للأونكتاد عرضاً عاماً لبرنامج عمل الأونكتاد وتنفيذ إعلان مافيكيانو نيروبي، نتيجة الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وشددت على التقدم الكبير المحرز في التنفيذ والحاجة إلى ضبط السرعة بالحذر.

١٠٤- وأشارت إلى ضرورة إجراء تقييم للتنفيذ خلال استعراض منتصف المدة المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٨، بالنظر إلى عمليات الإصلاح الهيكلي الجارية على نطاق أوسع التي يمكن أن تؤثر في ولايات الأونكتاد وموارده. وسيكون لعملية الإصلاح الذي يجريه الأمين العام للأمم المتحدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة آثار هامة على الأونكتاد. وسيكون تنفيذ إعلان مافيكيانو نيروبي أيضاً مرهوناً بتطورات الميزانية ومناقشتها في اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

١٠٥- ورحب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين بالتقدم المحرز في تنفيذ إعلان مافيكيانو، بما في ذلك الأعمال التحضيرية الجارية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية الجديدين. وشددت عدة وفود على الحاجة إلى الحصول على خطة عمل شاملة بشأن الكيفية التي تعتزم بها الأمانة تنفيذ مافيكيانو نيروبي ككل وعلى الدروس المستفادة من التنفيذ حتى الآن، وكذلك على معلومات محدثة بانتظام عن حالة التنفيذ، بما في ذلك في إطار بند دائم من جدول الأعمال يمكن إنشاؤه لجدول أعمال مجلس التجارة والتنمية.

١٠٦- وشددت بعض الوفود على أهمية تنشيط الآلية الحكومية الدولية لضمان تنفيذ إعلان مافيكيانو، كما دعت الأونكتاد والدول الأعضاء إلى التأثير في عملية الإصلاح على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمناقشات المتعلقة بالميزانية في ضوء الطابع الفريد لولايات الأونكتاد وضرورات تنفيذها بالكامل.

١٠٧- وقالت نائبة الأمين العام إن التغيير المقترح إجراؤه في شكل الدورة السنوية لمجلس التجارة والتنمية وتوقيتها في ٢٠١٨ يمكن، من الآن فصاعداً، أن يكون خطوة أولى في إطار التحضير لاستعراض منتصف المدة. وسيتم في الوقت المناسب توفير خطة عمل شاملة عن مافيكيانو نيروبي من أجل مساعدة الدول الأعضاء في التحضير لاستعراض منتصف المدة.

١٠٨- وفي الختام، اتفق مجلس التجارة والتنمية على بدء العمل رسمياً بشأن المرحلة الثانية، أي تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد.

دال- الجلسة العامة الختامية

١٠٩- أشارت نائبة الأمين العام للأونكتاد، في الملاحظات التي أدلت بها في بداية الجلسة العامة الختامية، إلى أن الدورة التي دامت أسبوعين تخللتها مناقشات حماسية وجلبت عدداً من المشاركين رفيعي المستوى من الحكومات والمنظمات. والهدف الآن هو زيادة هذا العدد لتحويل الدورة إلى مناسبة ذات مستوى رفيع حقاً بالنسبة إلى جميع الجهات صاحبة المصلحة في الأونكتاد.

١١٠- وقد تناولت الدورة بالبحث المجموعة الكاملة للأعمال الموضوعية التي يضطلع بها الأونكتاد، واستعرضت العمل الذي أُنجز على مدى السنة السابقة وناقشت الأعمال المقبلة. وفي هذا الصدد، شرحت الأمانة النهج الذي قررت الأخذ به فيما يتصل بالمرحلة الثانية من تنفيذ مافيكيانو نيروبي والأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة المقبل، وقدمت عرضاً عن الاستجابة المسجلة حتى الآن فيما يتعلق بتعزيز جوانب ولاية الأونكتاد المنصوص عليها في مافيكيانو نيروبي والنهوض بها.

١١١- وبخصوص الإدارة، التي تعتبر بمثابة أداة لضمان مستوى جيد من النتائج، أكدت أمانة الأونكتاد التزامها بمواصلة تنظيم إحاطات إدارية منتظمة وغير رسمية لتناول المسائل التي تطرحها الوفود. وقالت إن الشفافية والتقييم والمساءلة تشكل أساس أي علاقة مثمرة وصادقة. ولاحظت أن أي بحث يركز على قضايا الإدارة ينبغي أن يتم في المكان المناسب، لا في سياق المناقشات الموضوعية. ومن القضايا الأولى المطروحة للمعالجة في الإحاطة المقبلة، متابعة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وإصلاح منظومة الأمم المتحدة. وستحرص الأمانة على إبقاء المجلس مطلعاً وعلى إشراكه في المشاورات بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وبخاصة في المرحلة الحاسمة لهذه المشاورات خلال الربع الثالث من سنة ٢٠١٧.

١١٢- ومع انطلاق الأعمال المقررة في إطار المرحلة الثانية، شجعت نائبة الأمين العام على طرح جميع الأفكار والنُهُوج على الطاولة بهدف تنشيط الأونكتاد وأكدت استعداد الأمانة لتقديم كل الدعم الممكن للوفود بغية مساعدتها على الاضطلاع بمسؤولياتها. وأشارت إلى أن مجلس التجارة والتنمية يتحمل المسؤولية عن تحقيق النتائج ككل. وأكدت أن مواصلة المشاركة البناءة والجهود الجماعية من شأنها أن تكفل المحافظة على نفس النوايا الحسنة التي رافقت نجاح الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر في إطار عملية التقدم نحو تحقيق الأعمال المقررة في إطار المرحلة الثانية.

١١٣- وتلا ذلك تقديم تقريري اللجنة الأولى واللجنة الثانية ومناقشة القضايا المطروحة فيهما. ولدى الانتهاء من مفاوضات اللجنة الثانية للدورة بشأن الاستنتاجات المتفق عليها في إطار البند ٦ من جدول الأعمال، أعرب ممثل مجموعة إقليمية عن انشغاله وأسفه إزاء حذف فقرة تتعلق بالتسرب المالي في أفريقيا، الذي يشكل واقعاً ثابتاً وأحد مجالات التركيز الرئيسية في التقرير.

١١٤- ثم قدم رئيس مجلس التجارة والتنمية معلومات عن القضية التي جرت مناقشتها في اجتماع المكتب الموسع في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وكانت الوفود قد طرحت أسئلة بخصوص الإجراءات القانونية المتعلقة بمقترحات وردت من ثلاثة وفود تم تقديمها وتوزيعها خلال الدورة. وعقب مشاورات مع أمانة الأونكتاد وكبير المستشارين القانونيين، أوضح رئيس مجلس التجارة

والتنمية أن توزيع المقترحات بشكل رسمي لا يقتضي توافقاً في الآراء، آخذاً في الاعتبار المبدأ العام لحق الدول الأعضاء في تعميم مقترحاتها على الأعضاء الآخرين. لذا، قرر المجلس نشر جميع المقترحات الثلاثة في الموقع الشبكي مع الإشارة إلى رمز كل وثيقة، وذلك وفقاً للممارسة القائمة. وستُستنسخ المقترحات بالصيغة التي وردت بها إلى الأمانة.

١١٥- واعترض وفد على توزيع المقترحات بوصفها وثائق متفرقات، وأحاط علماً في الوقت ذاته بالتوضيحات المقدمة فيما يتعلق بالجوانب القانونية للمسألة وأقر بعدم وجود حاجة إلى توافق في الآراء.

١١٦- وفيما يتعلق بالمقترحات، لاحظت بعض الوفود أن ضيق الوقت يحول دون النظر فيها على النحو الواجب خلال الدورة. واقترحت أن تنظر الأمانة في حلول هيكلية لتيسير استعراض أي مقترحات في المستقبل.

١١٧- وأعرب وفد عن تقديره لكبير المستشارين القانونيين لما أبداه من تفانٍ على مدى السنين ولما قدمه من دعم ثمين خلال دورة المجلس، وهي الدورة الأخيرة التي يحضرها بصفته تلك. وردد رئيس المجلس والوفود الأخرى نفس الشعور.

١١٨- وأشار رئيس المجلس إلى الأجواء البناءة التي جرت فيها المفاوضات بشأن الاستنتاجات المتفق عليها، معتبراً هذه الأجواء واعدة لمستقبل المرحلة الثانية.

ثالثاً- المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل

ألف- افتتاح الدورة

١١٩- افتتح السيد كريستوفر أُونيانغا أبار (أوغندا)، رئيس مجلس التجارة والتنمية للدورة الثالثة والستين، المنتهية ولايته، الدورة الرابعة والستين للمجلس في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١(أ) من جدول الأعمال)

١٢٠- انتخب المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) ١١٤٩ المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، السيد تيدور أوليانوفشي (جمهورية مولدوفا) رئيساً للمجلس في دورته الرابعة والستين.

١٢١- وقام المجلس بانتخاب أعضاء المكتب للخدمة في مكتب المجلس في دورته الرابعة والستين وذلك بانتخاب نواب الرئيس أثناء الجلسة العامة (الافتتاحية) ١١٤٩. وسيُنظر في الترشيحات المتبقية في وقتٍ تالٍ. وتبعاً لذلك، كان أعضاء المكتب المنتَخبون كما يلي:

الرئيس: السيد تيدور أوليانوفشي (جمهورية مولدوفا)

نواب الرئيس: السيد بينتلي دي فيري غيبس (بربادوس)

السيد دييغو أولستيا فالنسيا (إكوادور)

السيد سيك فاناميتي (تايلند)

السيد نيغاش كيبرت بوتورا (إثيوبيا)

السيد موشي كاو (ليسوتو)

السيد أوفي بيتري (ألمانيا)

السيد ريوسوكي كووانا (اليابان)

السيدة جولي إيدموند (كندا)

السيد دانييل كارل (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد تافو لوميستي (إستونيا)

المقرر: السيد رافائيل هيرموسو (الفلبين)

١٢٢- وسيراً على الممارسة المرعية، اتفق المجلس على أن يشارك منسقو المجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى المعترف بها في الأونكتاد مشاركة كاملة في أعمال مكتب المجلس.

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١(ب) من جدول الأعمال)

١٢٣- أقرّ المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) ١١٤٩، جدول الأعمال المؤقت للدورة كما يرد في الوثيقة TD/B/64/1 (انظر المرفق الأول).

١٢٤- واتفق المجلس على أن يعقد، خلال الدورة، جزءًا رفيع المستوى، في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تليه مناقشة عامة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ تُدعى خلالها المجموعات الإقليمية وممثلو الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية للإدلاء ببياناتهم العامة الرسمية، ثم يعقب ذلك الجزء العادي.

١٢٥- وانتُخب عضو المكتب التالي ذكر اسمه ليخدم في مكتب اللجنة الأولى للدورة المعنية بالنظر في البند ٥ من جدول الأعمال، مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً:

الرئيس: السيد مصطفى عبيد خان (بنغلاديش)

١٢٦- وانتُخب عضو المكتب التالي ذكر اسمه ليخدم في مكتب اللجنة الثانية للدورة المعنية بالنظر في البند ٦ من جدول الأعمال، التنمية الاقتصادية في أفريقيا: السياحة في خدمة نمو شامل قادر على إحداث التحول:

الرئيس: السيد تافو لوميستي (إستونيا)

دال- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل
(البند ١٥ من جدول الأعمال)

تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك عن تنظيم الأمانة حلقات تدريبية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وما تمخض عنها من أثر؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لسنة ٢٠١٨

١٢٧- انتخب المجلس في جلسته العامة (الختامية) ١١٦٣ أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٨ كما يلي: السيد إدواردو سبيريسين - يورت (غواتيمالا)؛ والسيد ألفريدو سويسكوم (بنما)؛ والسيد دييغو أولستيا فالنسيا (إكوادور)؛ والسيد كمال جبارة محمد صالح (السودان)؛ والسيد موشي كاو (ليسوتو)؛ والسيد كريستوفر أُونيانغا أبار (أوغندا)، ؛ والسيدة مارغريت كاييمبا (زامبيا)؛ والسيد جواد أمين منصور (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والسيد سيك واناميتي (تايلند)؛ والسيد عبدالله ناصر الرحبي (عُمان)؛ والسيد طاهر عندربي (باكستان)؛ والسيد واقف صاديقوف (أذربيجان)؛ والسيد ميشال كابلان (تشيكيا)؛ والسيدة جولي إيموند (كندا).

١٢٨- واتفق المجلس على أن يقبل، على أساس استثنائي، ثلاثة ترشيحات إضافية لعضوية الهيئة الاستشارية من المجموعة دال، أفريقيا وآسيا، بعد أن وافقت المجموعة باء على التنازل عن ثلاثة مناصب شاغرة للأعضاء المهتمين من المجموعات.

١٢٩- واتفق المجلس أيضاً على أن يتولى رئيس المجلس رئاسةَ الهيئة الاستشارية في عام ٢٠١٨.

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

١٣٠- لم تُعرض على المجلس أي طلبات جديدة من أجل النظر فيها. وترد في الوثيقة TD/B/IGO/LIST/11 قائمة بأسماء ١١٥ هيئة حكومية دولية تتمتع حالياً بمركز لدى الأونكتاد.

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

١٣١- وافق المجلس على ثلاث طلبات جديدة مقدمة من معهد تنظيم المنافسة التابع لجمعية وحدة وثقة المستهلكين الدولية (TD/B/64/R.1)، وشبكة العدالة الضريبية - أفريقيا (TD/B/64/R.2)، ومعهد جنوب وشرق أفريقيا للمعلومات والمفاوضات التجارية - أوغندا (TD/B/64/R.3)، للحصول على مركز المراقب لدى الأونكتاد ضمن الفئة العامة[٢].

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

١٣٢- في الجلسة العامة (الختامية) ١١٦٣، وافق المجلس على الجدول الزمني للاجتماعات لعام ٢٠١٨، مع تغيير تاريخ اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سينعقد في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وسيصدر الجدول الزمني الرسمي بوصفه الوثيقة TD/B/INF.238.

(٢) ستصدر القائمة المستكملة بوصفها الوثيقة TD/B/NGO/LIST/22.

عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٨

١٣٣- وافق المجلس أيضاً، في جلسته العامة الختامية، على عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٨ كما يلي: الاتحاد الروسي، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوغندا، وباكستان، والبرازيل، وبنما، وبيلاروس، والجزائر، والصين، وفرنسا، وفنلندا، وكازاخستان، والنمسا، ونيجيريا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

١٣٤- استعرض المجلس، في جلسته العامة الختامية، قائمة الدول الأعضاء في الأونكتاد. وعُرضت على المجلس قائمة العضوية الواردة في الوثيقة TD/B/INF.235. ولم يتعين اتخاذ أي إجراء.

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٣٥- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أُبلغ المجلس بأن الإجراءات التي اتُّخذت في دورته الرابعة والستين لا تترتب عليها آثار مالية إضافية.

هاء- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١(ج) من جدول الأعمال)

١٣٦- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، تقرير المكتب المتعلق بوثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة الرابعة والستين للمجلس مثلما ورد في الوثيقة TD/B/64/L.2.

واو- مسائل أخرى

(البند ١٧ من جدول الأعمال)

١٣٧- قدم رئيس مجلس التجارة والتنمية، في الجلسة العامة (الختامية) ١١٦٣ للمجلس، أربع قضايا للنظر فيها.

١٣٨- ووافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية السادسة والستين، على نحو ما جاء في ورقة غير رسمية مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (المرفق الثاني).

١٣٩- وأُبلغ المجلس بأن المكتب الموسّع استعرض، في اجتماعه المعقود في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، جدول الأعمال المؤقت للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية واتفق على إضافة بندين فرعيين في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، من القرارات إلى الإجراءات: الاستثمار وتنمية المشاريع بوصفهما محفزين لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيُدرج البندان الفرعيان في جدول الأعمال المؤقت (TD/B/C.II/34) للجنة كالآتي: (أ) الاستثمار؛ و(ب) المشروع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٤٠- ولاحظ رئيس المجلس أن المكتب الموسّع نظر في مقترح تقدمت به مجموعة الـ ٧٧ والصين، لكنه لم يتوصل إلى اتفاق بشأن النص. وسيصدر المقترح بوصفه وثيقة متفرقات (TD/B/64/MISC.3).

١٤١- ولاحظ رئيس المجلس أن المكتب الموسّع نظر في مقترح تقدم به الاتحاد الأوروبي، لكنه لم يتوصل إلى اتفاق بشأن النص. وسيصدر المقترح بوصفه وثيقة متفرقات (TD/B/64/MISC.1).

زاي- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين للمجلس

(البند ١(د) من جدول الأعمال)

١٤٢- أحال مجلس التجارة والتنمية النظر في هذا البند إلى دورته التنفيذية السادسة والستين، آخذاً في الاعتبار إطلاق المرحلة الثانية وما سيترتب من عمل مقبل.

حاء- اعتماد التقرير

(البند ١٨ من جدول الأعمال)

١٤٣- اعتمد المجلس، في جلسته العامة الختامية، تقريره كما يرد في الوثائق TD/B/64/L.1 وAdd.1 إلى Add.11، وTD/B/64/L.2 وTD/B/64/SC.I/L.1 وTD/B/64/SC.II/L.1 وفي الورقات غير الرسمية التي قُدّمت بشأن الاستنتاجات المتفق عليها والمقرر المعتمد في إطار البند ١٢(أ) بشأن التعاون التقني. وسيتضمن التقرير أيضاً المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل. كما أذن المجلس للمقرر أن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير المقدم للجمعية العامة، حسب الاقتضاء، آخذاً في اعتباره أعمال الجلسة الختامية.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

١- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين لمجلس التجارة والتنمية

٢- الحوار الرفيع المستوى: هل يسير العالم في طريق التكامل أم التفكك؟

٣- الترابط: النمو الشامل للجميع – نحو وضع برنامج عمل عالمي

٤- الاستراتيجيات الإنمائية في عالم معولم

٥- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً

- بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً والبلدان المتخرجة من فئة أقل البلدان نمواً: الدروس المستفادة

٦- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: السياحة في خدمة نمو شامل للجميع قادر على إحداث التحول

٧- تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

٨- الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار والاقتصاد الرقمي

٩- إقامة روابط إنمائية في قطاع الأنشطة الاستخراجية: الدروس المستفادة من الميدان

١٠- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية ودعماً للبلدان النامية غير الساحلية

١١- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

١٢- أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

(ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

١٣- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

١٤- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

١٥- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطور التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الخمسون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

١٦- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٨

(ب) تسمية الهياكل الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٨

(و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

(ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة عن إجراءات المجلس

١٧- مسائل أخرى

١٨- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية

١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٧: الحصول على الطاقة المفضية إلى التحول*

٣- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها السادسة والسبعين

٤- تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

٥- تقرير لجنة التجارة والتنمية

٦- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

٧- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

٨- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

٩- مسائل أخرى

١٠- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السادسة والستين.

المرفق الثالث

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية، الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
أفغانستان
إكوادور
ألمانيا
أوغندا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
آيرلندا
باكستان
البرازيل
بربادوس
بروني دار السلام
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
تشيكيا
تونس
الجبل الأسود
الجزائر
جزر البهاما
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جيبوتي
زامبيا
سري لانكا
السلفادور
سوازيلند
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
صربيا
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غواتيمالا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فنلندا
فييت نام
قبرص
قيرغيزستان
كازاخستان
كندا
كولومبيا
الكويت
كينيا
ليسوتو
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/64/INF.1.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
ناميبيا
النمسا
نيبال
نيجريا
هايتي
الهند
هندوراس
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن

٢- وحضر الدورة عضو المؤتمر التالي اسمه:

الكرسي الرسولي

٣- وحضرت الدورة الدولة المراقبة غير العضو التالية:

دولة فلسطين

٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ

مصرف التنمية الأفريقي

الاتحاد الأفريقي

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

أمانة الكومنولث

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

الاتحاد الأوروبي

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المنظمة الدولية للفرانكفونية

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الجنوب

٥- وكانت أجهزة الأمم المتحدة أو هيئاتها أو برامجها التالية مُمثلة في الاجتماع:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

مركز التجارة الدولية

مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٦- وكانت الوكالات المتخصصة التالية أو المنظمات ذات الصلة مُمثلة في الاجتماع:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٧- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

من الفئة العامة

المنظمة الكاميرونية للنهوض بالتعاون الاقتصادي الدولي

من الفئة الخاصة

اتحاد النقل الجوي الدولي